E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً

Transformations in the global economy after 2020

:the Corona pandemic as a model

م. م. سارة محمود غزال*
Sara Mahmood Ghazal

- **الملخص:**

في ظل الانتشار العالمي السريع لفيروس كورونا (كوفيد 19)، والتبعات الصحية والاقتصادية والسياسية المترتبة عليه، يمكن القول أن تطورات الفيروس والاثار، ومواجهة التبعات التي خلفها انتشاره السريع، أصبح هو الشاغل الأساس لكل دول العالم في الوقت الراهن, تؤكد التطورات التي شهدها العالم أن اقتصادات دول العالم أجمع تضررت جراء الوباء، فكانت اقتصادات الدول الأكثر قوةً وتنوعًا أقل تضرراً من الوباء و بخسائر أقل من غيره.

في هذا الصدد من المهم الإشارة إلى أنه أصبح يُعتقد على نطاقٍ واسع، أنه بقطع النظر عن طبيعة التغيرات المتوقع حدوثها على وقع الأزمة، فإنها بشكل عام اتجهت إلى إعادة النظر في الكثير من معطيات الوضع الاقتصادي، وقد تدفعه إلى إنهاء العمل بالكثير من القواعد التي سادت طوال الفترة الماضية، فإنه ومن الأهمية بمكان فان البحث يحاول الاطلال على هذه التوقعات ومحاولة استشرافها من الآن.

- **الكلمات المفتاحية:** (التحول– جائحة كورونا– النظام العالمي– الاقتصاد العالمي– العرض الكلي– الصدمات– سلاسل التوريد).

- **Abstract:**

In light of the rapid global spread of the Corona virus (Covid19) and its health, economic and political consequences, it can be said that the developments of the virus and its effects, and facing the consequences left by its rapid spread, has become the main concern of all countries of the world at the present time, the developments in the world confirm that The economies of the countries of the world as a whole were affected by the epidemic, so the economies of the most powerful and diversified countries were less affected by

* كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين/ Sarah.mahmoud@nahrainuniv.edu.,iq

the epidemic and with fewer losses than others. The crisis in general tended to reconsider many of the data of the economic situation, and it may push it to end the work of many of the rules that prevailed throughout the last period. In fact, it is very important to research these expectations and try to anticipate them from now.

- **Key words** (Transformation – Corona pandemic – global system – global economy – aggregate supply – shocks – supply chains).

- **المقدمة :**

مرت المجتمعات البشرية بلحظات تاريخية فارقة وذلك عندما واجهة جائحة كورونا، إذ تعرض النظام العالمي خلال العقدين الأخرين إلى محطات مهمة، مثلت نقاط تحول نحو عالم جديد ومنها هجمات الحادي عشر من أيلول من العام 2001، والأزمة المالية العالمية في العام 2008، وكذلك جائحة كورونا وتحولها لجائحة عالمية أثرت على النظام العالمي.

بقد بدت جائحة كورونا التي ضربت كل أرجاء النظام الاقتصادي والنظام السياسي والقطاعات كافة، بانها حاملة لإشارات بحدوث تغيرات في طبيعة وفلسفة النظام العالمي القادمة، إذ شكلت جائحة كورونا نقطة مفصلية في تاريخ النظام العالمي، وهو ما ينذر بأن تأثيراتها تلقى على مختلف مظاهر السياسات الدولية لزمن قابل، ولا يمكن التكهن مطلقاً بالصورة التي ستتركها الجائحة في بنية النظام العالمي، فأزمة جائحة كورونا تلقي بظلالها على ديناميكيات النظام الدولي، فالدول القادرة على مجابهة أثار الأزمة سيعطيها فرصها للظهور، ودول أخرى سوف تخسر المواجهة، وربما يقل أدائها في النظام الدولي.

لذلك برزت دول من العالم الثالث غير الصناعية استطاعت مجابهة الوباء، وبمقابلها فشلت دول أوروبية صناعية متقدمة في القدرة على مواجهة تداعيات جائحة كورونا، مما يعطي ذلك دلائل على أن النظام الدول شهد حالة من التغيرات والتحولات في بنية القوى، التي تسير في فلك النظام الدولي الحالي، وهو ما انعكست تداعياته في احداث تغير كبير في العلاقات الدولية، وقد يشهد النظام الدولي تغير وحالة من الانتقال من عالم أحادي القطبية إلى عالم ثنائي القطبية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أو متعدد الاقطاب، وهو ما سيترك أثاره على النظام الاقتصاد الدولي ويعيد تشكيله وفقاً لموازين القوة، كما

اثبتت جائحة كورونا هشاشة الأنظمة الاقتصادية في كثير من الدول الغربية، مما يعطي ذلك نتائج على تغير قادم في بنية النظام العالمي.

- **أهمية البحث:**

مع شمول الإضرار التي تسببت بها جائحة كورونا، ولاسيّما وأنها طالت القطاعات الحيوية لدول العالم وتعطيل الاقتصاد العالمي، وتأتي أهمية البحث في تناول التحولات الاقتصادية التي تسببت بها جائحة كورونا، وانعكاساتها على مستقبل وشكل النظام العالمي.

- **إشكالية البحث:**

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل وهو: "هل لجائحة كورونا تأثير كبير في تغير بنية النظام الاقتصادي العالمي" فقد شهد العالم بعد عام 2020 تقلبات البيئة الخارجية وتغيراتها، لذا يحاول البحث الإجابة عن الاسئلة الآتية:

1- ما هي طبيعة التحولات الاقتصادية العالمية في ضل جائحة كورونا.

2- ما هي انعكاسات جائحة كورونا على النظام الاقتصادي العالمي.

3- ماهي المشاهد المحتملة لاتجاهات النظام الاقتصادي.

- **فرضية البحث:**

إن جائحة كورونا احدثت تغيرات كبيرة على القطاع الاقتصادي للدول كافة، كذلك عملت جائحة كورونا في تسريع حدوث الأزمات الاقتصادية، لتلف النظام العالمي برمته، ولتحدث تغيرات في موازين القوى وانتقالها نحو لشرق، مما يفتح فصلاً جديداً للانتقال نحو التعددية القطبية.

- **أهداف البحث:**

يستمد البحث أهدافه عبر الآتي:

1- رصد التحولات الاقتصادية بعد جائحة كورونا.

2- بيان انعكاسات جائحة كورونا على النظام العالمي.

3- استشراف مستقبل النظام العالمي بعد عام 2020.

- **منهجية البحث:**

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال تحليل التحولات الاقتصادية بعد عام2020، ويوفر اعتماد ذلك المنهج وسياقته، امكانية اعتماد التحليل المستقبلي عبر رسم مشاهد خاصة بالمستقبل.

أولاً: طبيعة التحولات الاقتصادية العالمية في ضل جائحة كورونا

أدى تفشي فايروس كورونا إلى ظهور الأزمة الاقتصادية، وأسهم ايضاً في تعميق الاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادي في العالم، وربما تعد جائحة كورونا هي الأكثر تأثيراً على الحالة الاقتصادية لبلدان العالم، تبعاً للمعاناة التي ألقت بضلالها المقيتة على البعد الاجتماعي والإنساني، ومن الجدير بالذكر فأن الاقتصاد العالمي قد شهد صدمتين مزدوجتين هما: صدمة العرض نتيجة تراجع الإنتاج الحقيقي للسلع وفشل سلاسل التوريد في تأمين العرض المطلوب، وصدمت الطلب التي تولدت نتيجة توقف الكثير من الأنشطة، ولا سيّما قطاع الخدمات.

1. صدمة العرض الكلي العالمي: إن التأثير المباشر من جانب العرض نتيجة لردود الفعل البشرية على جائحة كورونا واضح وواسع، إذ أغلقت السلطات والشركات في الكثير من الدول أماكن العمل والمدارس والأماكن الترفيهية ...الخ، وأدت عمليات الاغلاق والحظر إلى تقليل الإنتاجية بشكل مباشر وبطريقة تشبه الانخفاضات المؤقتة في التوظيف[1]. لقد امتدت تداعيات فايروس كورونا لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة الانتاجية(العمالة – رأس المال)، اللذان أصبحا غير مستغلين بكامل طاقتيهما الإنتاجية، وهي نتيجة طبيعية للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها البلدان كافة، نتيجة لحالات الإصابة والوفيات التي تركت أثراً في الاداء الاقتصادي، ناهيك عما تسببت به من تداعيات على الأسواق المالية والاقتصاد العالمي، مما أدى ذلك إلى الإغلاق والاضطراب في سلسلة التوريد، كذلك قيود الإغلاق أدت إلى انخفاض كبير في إنتاج السلع من المصانع، بينما أدت سياسات الحجر الصحي والعزل الذاتي إلى خفض الاستهلاك والطلب والاستفادة من المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى الاضطراب في سلسلة التوريد، تأثر قطاع سوق رأس المال أيضاً، فقد أدى التراجع في أسواق الأسهم العالمية إلى تفاقم البيئة المتقلبة مع مستويات السيولة الحرجة لمكافحة هذه الآثار .

إن اضطرابات العرض وصدماته في الدول ولاسيّما الدول الصناعية الكبرى (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كوريا الجنوبية، ألمانيا، إيطاليا)، كانت لها تداعيات عالمية مؤثرة، فقطاعات التصنيع في الاقتصادات الستة تقع قلب عدد لا يحصى من سلاسل التوريد العالمية، لاسيما وأن حدوث صدمة العرض في تلك الدول من خلال التجارة في السلع الوسيطة، تسببت بعدوى سلاسل التوريد، والتي تتضمن تأثير منظومات أو الخدمات من المنتجين الى المستهلكين، فنشاطات سلسلة التوريد تقوم بتحويل

[1] احمد فايز، أزمة الاغلاق الكبير: الأثار الاقتصادية لفايروس كورونا كوفيد19، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، المجلد (2)، العدد (2)، الجزائر، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسيير، 2020, ص134.

الموارد الطبيعية والمواد الخام والمكونات الى منتج نهائي الصنع، أيّ أن صدمة العرض في الدول الستة الأكثر تضرراً، أسهمت بقوة في حدوث صدمات ارتدادية في العرض الكلي العالمي، حتى في الاقتصادات الأقل تأثراً بالجائحة[1].

2. صدمة الطلب الكلي العالمي: تسببت جائحة كورونا بأزمة انكماش في الطلب العالمي، وتعرضت الكثير من القطاعات الاقتصادية الى صدمة كبيرة في الطلب تركزت بتراجع الطلب العالمي على النفط، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز الطلبات على السلع الأساسية والتجهيزات الخاصة بالجائحة.

أ- صدمة الطلب العالمي على النفط: تأثرت أسواق النفط العالمية بجائحة كورونا في مرحلة مبكرة من انتشار الوباء في الصين، بجانب تراجع أسعار النفط بشكل كبير لتصل الى أدنى مستوياتها في شهر نيسان عام 2020عند متوسط سعر بلغ (17.7) دولار للبرميل، بسبب انخفاض الطلب العالمي وكان من نتائجها الانهيار الكبير في اسعار النفط الأمريكي القياسي، كما بلغ البرميل (37.63-) دولاراً، ويأتي ذلك الانخفاض في عقود بيع النفط لشهر ايار عام 2020، التي تخص في الأساس السوق الأمريكي، لذا أعلن الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) عن شراء (75) مليون برميل لتخزينها في المخازن الاستراتيجية التابعة للدولة، الذي من شأنه أن يساعد عودة الاسعار الى الارتفاع من جديد[2].

ب- صدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة: إذ شكل انخفاض الأسهم العالمية بسبب التحولات الكبيرة في أسواق الأسهم إلى عملية شراء وبيع الأسهم في الشركات، وقد أثر ذلك على قيمة المعاشات التقاعدية أو حسابات التوفير الفردية، ولمعالجة ذلك قامت البنوك المركزية في العديد من البلدان بخفض أسعار الفائدة، وهذا من شأنه من الناحية النظرية أن يجعل الاقتراض أرخص وأن يشجع على الإنفاق لتعزيز النشاط الاقتصادي، أذ ترافق الهبوط الذي حدث في النشاط الاقتصادي العالمي انهيار أكبر في الاستثمارات الاجنبية، وأدت الظروف العالمية الاستثنائية في المدة التي حدثت بها جائحة كورونا الى تأخير تنفيذ المشاريع الاستثمارية ووقف المشاريع الجديدة، أذ كان الانكماش الاستثماري لعام 2020 أعمق في الاقتصادات المتقدمة منه في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فعلى مدى العامين 2020 و 2021 كانت صدمة الطلب أكبر عامل من عوامل خفض الاستثمار الاجنبي المباشر[3] .

---

[1] عبد علي كاظم المعموري، الحدود الناظمة للرأسمالية والديمقراطية ونظم الحكم الغربية ما بعد كورونا، التقرير الاستراتيجي عالم ما بعد كورونا تحول الصراعات على المكانة العالمية، بغداد، مركز الدالة للاستشارات ولتحليل السياسات والاستشارات، 2020، ص98.

[2] سهيلة هادي، تداعيات ازمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020، ص6.

[3] محمد حميد محمد، النظام الاقتصادي العالمي وجائحة كورونا" رؤية في التحولات السياسية والاقتصادية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2022ص63.

3.التراجع في الناتج المحلي الاجمالي: يعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم مؤشر على النشاط الاقتصادي، تسببت جائحة كورونا بركود عالمي إذ أنخفض الناتج الحلي الاجمالي العالمي بنسبة (3.1-%) في العام 2020 مقارنة بالعام 2019، وهذا يعود لانخفاض الطلب العالمي مما يعني عدم جود طلب من المستهلكين لشراء السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن إجراءات الحظر والقيود التي فرضت شهد عام 2022 نمو بنسبة (4.9%) نتيجة موجات المتحورات للفايروس، على الرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي يسير نحو التعافي من الانهيار الناجم من جائحة كورونا، فمن المتوقع أن يظل لمدة طويلة دون مستوياته قبل جائحة كورونا، فإذا كان الاقتصاد ينمو فهذا يدلل على خلق المزيد من الثروة والمزيد من الوظائف الجديدة، ويتم قياسه من خلال النظر إلى النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، أو قيمة السلع والخدمات المنتجة، إلا أن مؤشرات صندوق النقد الدولي أكدت الى أن الاقتصاد العالمي سينكمش بنسبة (3.2%) لعام (2024)، ومن المتوقع أن يكون التعافي في الاقتصاديات الكبيرة المعتمدة على الخدمات، والتي تضررت بشدة من نقشي جائحة كورونا، والتداعيات التي تركتها على النظام العالمي، مثل المملكة المتحدة والصين واليابان[1].

4.التدهور في قطاع الخدمات: يمارس قطاع الخدمات دوراً رئيساً في زيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية في الاقتصاد ككل، تشير التقارير الى أن تجارة الخدمات في العالم شهدت تباطؤاً منذ نهاية عام 2019 مع تفشي جائحة كورونا إذ وصل معدل نمو قطاع الخدمات الى (21-%) عام 2020، ولاسيما في قطاع النقل والسياحة، ويعد قطاع النقل من أكثر القطاعات المتضررة من تداعيات جائحة كورونا، فتقديرات منظمة الطيران المدني الدولي إشارة الى انخفاض أعداد المسافرين، كذلك شهد شهر ايار عام 2020 وهو الأقسى بإمتياز من حيث الاضرار لشركات الطيران، لذا يحتاج قطاع النقل الى وقت أطول وجهود كبيرة لتعويض الخسائر التي تعرض لها، حيث قطعت شركات الطيران رحلاتها وألغى العملاء رحلات العمل والعطلات، وفرضت العديد من الدول قيوداً على السفر لمحاولة احتواء الفايروس [2] .

فيما شهد قطاع السياحة تأثراً واضحاً من الأزمة، وعلى وفق بيانات منظمة السياحة العالمية عرف عدد السياح الدوليين انخفاضاً بنسبة تتراوح ما بين (58% - 78%)، ولوحظ أكبر انخفاض في حركة

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص67.
[2] سهيلة هادي، مصدر سبق ذكره، ص9

السياحة في العالم في الشرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة (72%) واوروبا (66%) وافريقيا (57%) والشرق الاوسط (57%) و الامريكيتان (55%)[1] .

5. ارتفاع معدلات البطالة: ارتفع معدل البطالة عام 2020 ليصل الى (6.47%) من أجمالي القوى العاملة في العالم، وأظهرت جائحة كورونا أمراً أخر متعلق بالتوظيف والعمالة، وهو أن العمالة البشرية تكون مكلفة على أصحاب الاعمال خلال الأزمات الاقتصادية، فحتى الشركات التي قررت أن تحافظ على موظفيها، عانت من مشكلات كبيرة في توفير الأموال اللازمة كرواتب للموظفين، وهذا ما أجبرها على إعادة النظر في سياستها فيما يتعلق بالعمالة والتوظيف[2] .

6. تراجع المؤشرات الصحية: عانى القطاع الصحي الكثير من الاضرار، فقد أدت جائحة كورونا الى انهيار كبير في الاقتصاد العالمي، مما يدل على مدى تلازم الرعاية الصحية والاقتصاد، ووضعت جائحة كورونا بعض الأنظمة الصحية تحت ضغط هائل، وأسهمت في خلق آليات جديدة للاستجابة الصحية الطارئة وايجاد حلول وبدائل، لاسيّما عندما قامت بعض الدول بدعم شركات خاصة للإنتاج المستلزمات الطبية، ودعمت دول أخرى مختبرات ومصانع ادوية لإنتاج لقاحات وأدوية لعلاج فايروس كورونا، شهد العالم تفشي فايروس كورونا السريع، وما نتج عنه من انهيار بعض الأنظمة الصحية، وقيام بعض الدول بالاستيلاء على معدات طبية لدول أخرى،

ويمكن القول أنه ولأول مرة في التاريخ تحدث مثل هذه الأمور في أوقات السلم، إذ أنه لا يمكننا التعجب إن حدثت مثل هذه الظروف في أوقات الحرب، اذ يُتوقع في الأعوام والعقود القادمة التي تلي أزمة كورونا أن تكون السياسات الصحية على رأس أولويات الدول والحكومات المختلفة, لقد أظهرت الأزمة عجزًا شديداً للعديد من الأنظمة الصحية في بعض الدول الكبرى والمتقدمة عن توفير منظومة رعاية صحية تسع جميع أفراد المجتمع، على اختلاف مستوياتهم المعيشية، حتى أصبحت بعض الدول تُطبق ما يُعرف بأسم بروتوكول الحروب في الطب، وهو ما يقتضي التفضيل بين بعض المرضى، وقد يؤدي حتى في بعض الحالات إلى ترك العديد من المرضى يواجهون الموت المحقق، في سبيل إنقاذ البعض الآخر[3] .

---

[1] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD),The Impact of the COVID19pandemic on Trade and development, United Nations Publication, New York, 2020, p 42.

[2] محمد احمد عباس، ملامح اقتصادية متوقعة لفترة ما بعر كورونا، اسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 2020، ص17.

[3] احمد فايز الهرش، ازمة الاغلاق الكبير، مصدر سبق ذكره، ص129.

7- تحولات هائلة متوقعة في نماذج عمل الشركات: ترصد دراسة نشرتها مجلة هارفارد للأعمال أنه يمكن للأزمات، بما فيها الأوبئة، تحفيز تبني التقنيات ونماذج العمل الجديدة, في هذا الصدد، فإن إجراءات العزل المنزلي التي أقرتها العديد من دول العالم قد أجبرت العديد من الشركات، وحتى المدراس والجامعات حول العالم إلى التحول إلى العمل من المنازل، وساعد ذلك في وجود العديد من التقنيات التي تسهل عمل الاجتماعات ومتابعة الأعمال من المنزل، فأدوات مثل: أدوات التعاون عبر الإنترنت، والتسوق الإلكتروني، وخدمات بث المحتوى الترفيهي، وغيرها من الأدوات التكنولوجية، ويمكن القول أنها أحد أكبر الرابحين من فيروس كورونا ولكن من الناحية الهيكلية فإن التغييرات التي تشهدها الشركات في الوقت الحالي، لا شك أنه سيكون لها تأثيرات في عالم ما بعد كورونا[1]، ويُتوقع أن تتأثر نماذج عمل الشركات في حقبة ما بعد كورونا على الأصعدة التالية [2]:

أ- **تحولات هائلة في مجال التوظيف:** تسببت أزمة فيروس كورونا في حدوث أزمة بطالة كبيرة أما على صعيد الشركات التي قررت أن تحافظ على عمالتها، فقد أظهرت أزمة وباء كورونا أمر آخر متعلق بالتوظيف، إذ تكون مُكلفةً جداً على أصحاب الأعمال خلال فترة الأزمات الاقتصادية. فحتى الشركات التي قررت أن تحافظ على موظفيها تعاني من مشاكل كبيرة في توفير الأموال اللازمة كرواتب للموظفين، ومن المعلوم أن بند الرواتب في مختلف القطاعات الاقتصادية في العادة لا يقل عن ثلث النفقات، وهو أنه من المتوقع بعد انقضاء فيروس كورونا أن تُعيد الشركات النظر في العديد من سياساتها فيما يتعلق بالتوظيف, يُتوقع أن تستمر العديد من دول العالم في تبني نماذج التعليم والعمل عن بعد في قطاعات عديدة، وذلك بعد انقضاء أزمة كورونا؛ ويرجع السبب في ذلك لما تحققه هذه النماذج من مزايا عديدة، تضمن توفير الوقت والجهد والتكلفة، وتحقيق النتائج المرجوة نفسها التي كانت تحقق بالطرق التقليدية الصعبة .

ب- **علم إدارة المخاطر:** كان انتشار فيروس كورونا سريعاً بلا شك، حيث تفاجأت به كل دول العالم وهذا الانتشار المفاجئ، والزيادة التي شهدها العالم كله، جعلت التطورات التي نعيشها يومًا بل كل ساعة تتطور بسرعة وإزاء تلك الأحداث، كان لزاماً على الشركات ايضاً وكل وحدات الأعمال أن تتخذ قرارات مهمة، وفي أسرع وقت، وجوهر هذه القرارات متعلق بالأساس بإدارة المخاطر فمن المعلوم أنه نتاجًا

---

[1] منظمة التعاون الاسلامي، الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي الافاق والتحديات، انقرة، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (سيسرك)، 2020، ص24.
[2] المصدر نفسه.

للأزمة تراجعت مستويات السيولة المالية في خزائن الشركات المختلفة، وهو ما يؤثر على إجمالي المصروفات، وأهم عنصر فيها وهو رواتب العاملين.

ت- **ضعف الشركات** الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول الشرق الأوسط: يُنظر إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة على أنها عنصر حاسم في تشكيل المستقبل الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أنه مالم يحدث تدخل سريع بإعداد حزم لإنقاذ تلك الشركات، فإنه من المتوقع أنها ستتراجع على الأرجح، وذلك بالأخص في البلدان التي تكتسب فيها هذه الشركات أهمية خاصة كمصر والأردن ولبنان في الموضوع ذاته، وعلى نطاق أوسع، وأن نقطة البداية قد تكون بتحول مشاكل السيولة في الشركات إلى أزمات في الملاءة المالية، تقود بدورها إلى إفلاس للشركات، وثم تخلف عن السداد في الدول النامية، ثم اضطرابات اجتماعية, وأنه في مثل تلك الأوضاع فإن الاضطرابات الاجتماعية ستحدث لأن الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفًا هي من ستتحمل المعاناة مجدداً, وأن إفلاس الكثير من الشركات الصغيرة سيؤدي بطبيعة الحال إلى تركز هائل في الاقتصاد بنهاية المطاف.

ثانياً: انعكاسات جائحة كورونا على النظام الاقتصادي العالمي

1- مكانة الاقتصاد الأمريكي: كانت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في الولايات المتحدة الامريكية كبير جداً، اذ تجاوزت الصعوبات التي احدثتها الأزمة المالية العالمية في العام2008، وهذا يمكن ملاحظته من خلال تراجع التفوق الاقتصادي الأمريكي، فقد شهد الاقتصاد الامريكي زيادة في الدين الأمريكي بمعدل تريليون سنوياً، ولأول مرة تجاوز الدين الحكومي نسبة 100% من الناتج المحلي الاجمالي، تقديرات الدين العام نحو (25) تريليون دولار (الان الدين الامريكي (31) تريليون- خلال 3 سنوات اضاف بايدن (6) تريليون) وأن الرقم حتى شهر أيار لعام 2023 بلغ (31.5) تريليون، وهو ما يشكل (120%) من الناتج المحلي الاجمالي، ولا يقتصر التراجع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية على مشكلة المديونية فقط، وإنما هناك مكامن ضعف تتمثل في الناتج المحلي الاجمالي والذي حقق نمو سالباً عام 2020، وتباطؤ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي في السنوات 2021- 2022، وكذلك ارتفاع مستوى التضخم الى (7%) عام 2022 وهو ما يمثل تعبيراً حقيقياً على تراجع قيمة الاجور وتزايد معدلات الفقر[1].

[1] محسن محمد صالح، 2020، الانحدار الامريكي، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط: http://m.arabi21.com\Story\1313318

حيث برزت التداعيات بشكل واضح، وقد عبر الخطاب الإعلامي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال المؤشرات التالية[1]:

أ- ارتفاع معدل البطالة من (3.5%) في فبراير إلى (714.7) في أبريل، وهو ما يمثل انخفاضا بأكثر من (25) مليون عامل، فضلاً عن (8) ملايين شخص خرجوا من القوى العاملة.

ب- أثرت الجائحة على الصناعات التي تعتمد على التفاعلات الشخصية مثل البيع بالتجزئة والتعليم والخدمات الصحية والترفيه والضيافة، إذ تم فقدان (8) من(17) مليون وظيفة للترقية والضيافة في أبريل.

ت- الأثار الاقتصادية على الشركات الأصغر والأحدث بشكل أكبر، حيث أنها عادة ما يكون لديها احتياطي مالي أقل.

ث- انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي (المعدل حسب التضخم بنسبة (17%) من شباط إلى نيسان، حيث وصل التباعد الاجتماعي إلى ذروته، وكانت مبيعات السيارات والشاحنات الخفيفة أقل بنسبة (49٪) من المتوسط الشهري في أواخر عام 2019، انخفضت طلبات الرهن العقاري بنسبة (30%) في أبريل 2020 مقابل أبريل 2019.

ج- ارتفاع معدل البطالة (11.5%) في المتوسط في عام 2020 و (19.3%) في عام 2021، وبلغ عجز الميزانية الفيدرالية في السنة المالية 3.7(7-) لعام 2020 من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل تقدير يناير البالغ 1 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي تعكس هذه الزيادة تشريعات الإغاثة مثل قانون المالية.

2-مكانة الاقتصاد الأوربي: تسببت جائحة كورونا إلى تغيير في واقع الدول الاعضاء في الاتحاد الأوربي، ولاسيّما ردود الفعل الغير منظمة في بداية الأزمة، وأدت الى قرارات أحادية الجانب، ومتمثلة بأغلاق الحدود من دون تشاور أو اتفاق فيما بينها، وغيرها من الاجراءات التي اتخذتها الدول لتقليل من الأثار السلبية لجائحة كورونا، كما ساهمت في تدهور في أوضاعها المالية الى جانب الدين الحكومي العام في الاتحاد الاوربي، اذ بلغ (93.1%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2021، وفي دول منطقة اليورو بلغ اجمالي الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الاجمالي نسبة(98.9%) عام 2021، ومن مؤشرات تأثير جائحة كورونا في المجتمعات الأوربية، هو تزايد معدلات البطالة وانعكاسه في تزايد

[1] كورونا و"عولمة الفيروسات".. عن الامراض المعدية وتداعياتها (دراسة خاصة)، المملكة العربية السعودية، مركز سمت للدراسات،2020، ص12

معدلات الفقر للمجتمعات الأوربية، كما تلقي الحرب الروسية – الأوكرانية تأثيراً على الجانب السياسي والاقتصادي، فهناك تهديد لنمو الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة، وهو ما دفع دول الاتحاد الأوروبي لاتخاذ إجراءات مالية استثنائية لحماية اقتصاداتها من تأثيرات انتشار فيروس كورونا، ، فقد تم تعديل القواعد واللوائح المنظمة للموازنة للدول الأعضاء في الاتحاد، بما يتناسب مع النفقات العاجلة في الدول التي تواجه أزمة انتشار فيروس كورونا، وخاصة إيطاليا التي تعاني من معدل دين عام مرتفع جداً، وهي أكثر الدول الأوروبية الأشد تضرراً من فيروس كورونا [1] .

جدول حجم ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الأوربي

السنة	2019	2020	2021	2022
نمو الناتج المحلي	1.9	5.9 –	5.1	4.4

المصدر: اعد الجدول بالاعتماد على:

https:\\www.imf.org\external\datamapper\NGDPD@WEO\EU

بالرغم من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الذي حققه الاتحاد الأوربي، والذي بلغ في العام 2021 (5.1%)، لكن التوقعات تشير الى عودة تباطؤ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات المقبلة، فضلاً عن تباطؤ في التعافي لتلك الاقتصادات، وذلك نتيجة تأثير الجائحة وكذلك الحرب الروسية – الأوكرانية التي لها تداعيات سلبية سياسية واقتصادية على دول العالم كافة[2] .

3- مكانة اقتصادات الصاعدة والنامية: كانت اقتصادات الصاعدة والنامية الأكثر تضرراً، فهي تعاني من ضعف أنظمتها الصحية وتعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية والسياحة وتحويلات المغتربين من الخارج، أو تعتمد على صادرات السلع الأولية أو تعاني من أزمات المالية، فقد شهدت البلدان النامية ارتفاع في مستويات الدين العام بنسبة (63.4%) عام 2021، وشهد الاقتراض المتزايد من جانب الأسواق الصاعدة والنامية الى زيارة الديون السيادية بشكل ملحوظ منذ الأزمة المالية العالمية، نتيجة تدفق تراكمي كبير لرأس مال الأجنبي إلى أسواق الديون، ويمكن القول أن جائحة كورونا أثرت اقتصادياً على مكانة اقتصادات الصاعدة والنامية، وأظهرت تفاوتات أعمق ما بين اعضاء الدول كافة،

(1) محمد حميد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 170.
(2) خالد الحمودي، مآلات النظام الدولي بعد فايروس كورونا، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد(4)، العدد (23)، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020، ص15.

وظهر بشكل واضح حجم تداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على هذا الدول، مما ينبئ بمستقبل غير واضح ينتظره، ولاسيما مستوى استمراريته مرهونة بفعالية أدائه الاقتصادي أم أن ينهض بكل قواه أو أن تخور قواه ويتفكك[1] .

جدول حجم النمو في الناتج المحلي للاقتصادات الصاعدة والنامية للسنوات(2019-2020-2021)

السنة	2019	2020	2021	2022
نمو الناتج المحلي	3.7	2.1-	6.4	5.1

المصدر: اعد الجدول بالاعتماد على:

https:\\www.imf.org\external\datamapper\NGDPD@WEO\EU

من بيانات الجدول يتبين أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حققت نمواً اجمالياً تجاوز الى (6%) في العام 2021، وهذا بفضل الطلب الخارجي وارتفاع اسعار السلع الأولية، لكن من بسبب الاصابات بفعل متحورات الجديدة والإلغاء الجزئي للتدابير الحكومية، لدعم النشاط الاقتصادي أدى الى أن يسجل معدل النمو وتيرة أكثر تواضعاً ليصل الى (5.1%) في العام 2022، بسبب استمرار تداعيات جائحة كورونا وهبوط الاستثمار وارتفاع معدل الديون[2] .

يتبين مما تقدم حجم تأثير جائحة كورونا فلم تسلم الاقتصادات من تداعيات السلبية للجائحة، سواء أكانت اقتصادات متقدمة أم نامية، فمستوى الديون العالمية لتلك الاقتصادات في ارتفاع مستمر على الرغم من النمو الاقتصادي، الذي بدأ عام 2021، فأن آفاق المستقبل تحمل المزيد من الشك في قدرة تلك الاقتصاديات على النمو الذاتي المستمر، ولا سيما وأن موجات التحفيز هي التي خففت من وطأة أزمة العام 2008، ولم تتمكن الكثير من الدول على تجاوز تلك الأزمة وكل ما تم اعتماده من سياسات يمكن وضعها في أطار الترقيع أو التلطيف.

ثالثاً: المشاهد المحتملة لاتجاهات النظام الاقتصادي بعد جائحة كورونا

[1] جعفر نجم نصر، الجائحة في اخلاقيات الاقتصاد الغربي: حفريات انثروبولجية، مجلة المستقبل العربي، العدد (20)، لبنان، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2020، 114.
[2] خالد الحمودي، مصدر سبق ذكره, ص29.

1. **مشهد استمرار النظام أحادي القطبية:** ارتبط النظام العالمي أحادي القطبية بسيادة العولمة والأيديولوجية الليبرالية، كأدوات تضمن هيمنة النظام الأمريكي عالمياً واقليمياً، يفترض هذا المشهد عدم حدوث أي تغيير في النظام العالمي القائم قبل جائحة كورونا وأن تمر هذه الأزمة كما مرت الأزمات العالمية السابقة، كالأزمة المالية العالمية في العام 2008، من دون أن تحدث أي تغير جوهري في النظام العالمي، فالتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على مستوى النظام العالمي، وأن كانت أثارها واضحة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يؤثر بشكل جذري في النظام العالمي، وبأن النظام الذي تتربع الولايات المتحدة على هرمه سيستمر كما هو، وأن الولايات المتحدة ستبقى القوة المهيمنة على المستوى العالمي[1]

2. **مشهد تراجع النظم الاقتصادية والسياسية من العالمية الى الإقليمية:** تشكل العلاقات ما بين العالمية والإقليمية أحد محاور النقاش في دراسة التغيرات التي يشهدها النظام العالمي بعد جائحة كورونا، اذ كانت هناك مؤشرات على ان موجة العولمة ربما وصلت الى ذروتها، ولكي تزدهر العولمة تتطلب ظروفاً مواتية: تعريفات كمركية منخفضة، عمليات سوق فعالة ومؤسسات داعمة، تقنيات متطورة لسلاسل التوريد العالمية وفرص لاستغلال الميزة المكانية، وكشفت جائحة كورونا عن مخاطر الاعتماد على دولة واحدة للحصول على المدخلات المطلوبة، مما يجعل من المهم أن تقوم البلدان بإضفاء الطابع الاقليمي أو توطين سلاسل التوريد والشركات الخاصة بها لتنويع تجارتها في مواجهة عدم اليقين بشأن التجارة العالمية، اذ شكلت الإجراءات الصارمة على إلزام الشعوب بالتقيد بالأنظمة والقوانين للحد من انتشار الجائحة الحاجة إلى عودة دور الدولة في إدارة الأزمة، وأن التغلب على الوباء من خلال تنفيذ إجراءات حظر التجول والحجر الصحي وممارسات المساقات الاجتماعية تستدعي عودة دور الدولة، إضافة إلى ذلك من العوامل الأخرى التي أدت إلى ظهور مفهوم الدولة القومية هو أن الهياكل الإقليمية والعالمية فوق الوطنية لم تنجح في اجتياز ادارة مكافحة الوباء ، فعلى سبيل المثال، تسبب فشل الاتحاد الأوروبي في مساعدة إيطاليا مما شكل خيبة أمل للإيطاليين وزاد من حالة الغضب تجاه الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى في موضوع مواجهة الكوارث التي تهدد الجميع، شكل تراجع دور المنظمات فوق الوطنية الى عودة دور الدول القومية إلى التجدد واكتساب القوة، ومن المتوقع أن الدول لن تتخلى بسهولة عن هذه القوة التي اكتسبتها بعد الفيروس[2] .

---

[1] نورة الحفيان – سلطانة ادمين، أزمة كورونا والنظام العالمي: الانعكاسات والسيناريوهات، سلسلة دراسات سياسية، اسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 2020، ص9.

[2] هبة جمال الدين، جائحة كورونا وإشكالية النظام العالمي الجديد-وسياسات لدعم صانع القرار المصري، سلسلة اوراق الازمة، مصر، 2020، ص7.

3. مشهد ولادة نظام اقتصادي ونظام عالمي جديد: يفترض هذا المشهد أن جائحة كورونا تؤدي الى تغيير جوهري في النظام الاقتصادي والعالمي القائم، بما في ذلك القوى المهيمنة على النظام، ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تجهد نفسها في كبح جماح الدول الصاعدة، وهو من شأنه أن يؤدي الى تحول في القوة، فمع امتلاك الدول الصاعدة لعناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، فأن فعاليتها ستزداد ومعها يزداد التطلع لشغل مواقع عليا في محيط علاقاتها الدولية، ولاسيما مع ظهور علائم الشيخوخة للدولة القائدة في النظام العالمي(الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً حاداً في خضم مخاطر جديدة ناجمة عن متحورات فيروس كورونا، وارتفاع مستويات التضخم والديون والتفاوت في الدخل، مما قد يهدد التعافي في الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية. ومن المتوقع أن يُسجِّل معدل النمو العالمي تراجعاً ملحوظاً من(3.2%) في 2023 الى (1.7) في عام 2024، مع انحسار الطلب، وإنهاء تدابير الدعم على مستوى سياسات المالية العامة والسياسات النقدية في أنحاء العالم.

كما أن سرعة انتشار المتحورات تشير إلى أن الجائحة ستستمر على الأرجح في تعطيل الأنشطة الاقتصادية في الأمد القريب. علاوةً على ذلك، سيُؤثِّر التباطؤ الملحوظ في الاقتصادات المتقدمة – ومنها الولايات المتحدة والصين– على الطلب الخارجي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ومع عدم امتلاك الحكومات في كثيرٍ من الاقتصادات النامية لحيز للتصرف من خلال السياسات لدعم النشاط الاقتصادي اذا اقتضت الحاجة، قد تتفاقم مخاطر حدوث هبوط حاد من جراء الموجات الجديدة لجائحة كورونا، واستمرار تعطُّل سلاسل الإمداد، والضغوط التضخمية، واشتداد مواطن الضعف المالي في أجزاء كبيرة من العالم[1] .

- **<u>الخاتمة والاستنتاجات:</u>**

أن ما افرزته جائحة كورونا من تداعيات اقتصادية لها تأثير في مستقبل النظام العالمي، ولاسيما النظام الاقتصادي، اذ أثبت الجانب الاقتصادي حساسيته جراء التعرض لأزمات على غرار جائحة كورونا، فحجم الأثر الذي تسببت به جائحة كورونا فاق الأزمات العالمية كأزمة الكساد الكبير في العام 1929، والأزمة المالية العالمية عام 2008، واللتان شكلتا منعطفاً هما للنظام الاقتصادي العالمي في

[1] عبد علي المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الاقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (2)، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص12.

التاريخ، كما أن الحرب الروسية – الأوكرانية قد تسهم في تعجيل انبلاج النظام العالمي الجديد، وهذا ما يوضح أننا إزاء مفصل تاريخي يحدد شكل العالم القادم. وهو ما يقود الى وضع بعض الاستنتاجات:

1- كانت لمخرجات جائحة كورونا تأثيراً كبيراً في النظام الاقتصادي العالمي، وعمقت من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد للدول كافة، ولاسيما الاقتصاد الأمريكي، كما أن الأثار التي تتركها جائحة كورونا سيكون لها وقعاً كبيراً في على قدرة الاتحاد الأوربي ومكانته الاقتصادية في مواجهة الأزمات.

2- عملت جائحة كورونا على تسريع تحولات في النظام العالمي، فحقبة أحادية القطبية بدت لحظة عابرة للولايات المتحدة الأمريكية، بفقدانها النسبي لعوامل تفردها على رأس قيادة النظام العالمية، ولاسيما مع تنامي وصعود قوى جديدة.

3- إدت جائحة كورونا الى تسريع وتيرة التغير في النظام العالمي نحو التعددية القطبية، فالنظام أحادي القطبية قد استنفذ مرحلته التاريخية، ولاسيما مع تنامي وصعود لبعض القوى التقليدية والصاعدة الرافضة لاستمرار الهيمنة الأوحد على عرش النظام العالمي.

- **مصادر البحث باللغة الاجنبية:**

1- Muhammad Hamid Muhammad, The Global Economic System and the Corona Pandemic, "A Vision in Political and Economic Transformations," an unpublished doctoral thesis, Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2022.

2- Ahmed Fayez, The Crisis of the Great Closure: Economic Effects of the Corona Virus Covid 19, Journal of Administration and Economic Research, Volume (2), Issue (2), Algeria, Zayan Ashour University, Faculty of Commercial Economics and Facilitation Sciences, 2020.

3- Jaafar Najm Nasr, The Pandemic in the Ethics of the Western Economy: Anthropological Excavations, The Arab Future Journal, Issue (20), Lebanon, The Islamic Center for Strategic Studies, 2020.

4- Suhaila Hadi, The repercussions of the Corona crisis and strategies to confront it, Baghdad, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2020.

5- Abd Ali Kazem Al-Mamouri, The Governing Borders of Capitalism, Democracy, and Post-Corona Western Governance Systems, The Post-Corona Post-Corona Strategic Post-Corona World, The Transformation of Conflicts Over Global Position, Baghdad, Al-Dala Center for Consultations, Policy Analysis and Consultations, 2020.

6- Abd Ali Al-Mamouri, The Dawn of the New Multipolar International Order, Hammurabi Journal for Studies, Issue (2), Baghdad, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2012.

7- Corona and the "globalization of viruses"... about infectious diseases and their repercussions (a special study), Kingdom of Saudi Arabia, Summit Center for Studies, 2020.

8- Heba Gamal El-Din, Corona pandemic and the problem of the new world order - and policies to support the Egyptian decision-maker, Crisis Papers Series, Egypt, 2020.

9- Noura Al-Hafyan - Sultana Admin, Corona Crisis and the World Order: Reflections and Scenarios, Political Studies Series, Istanbul, Egyptian Institute for Studies, 2020.

10- Muhammad Ahmed Abbas, Economic Features Expected for a Period After Corona, Istanbul, Egyptian Institute for Studies, 2020.

11- Organization of Islamic Cooperation, Social and Economic Impacts of the Covid-19 Pandemic in OIC Member States, Prospects and Challenges, Ankara, Statistical, Economic, Social Research and Training Center for Islamic Countries (SESRIC), 2020.

12- Khaled Al-Hamoudi, The Fate of the International System after the Corona Virus, such as the Journal of Political Science and Law, Volume (4), Issue (23), Berlin, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2020.

13- Mohsen Muhammad Salih, 2020, The American Regression, an article published in the International Information Network (Internet), available at the link: http://m.arabi21.com\Story\1313318

-14United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), The Impact of the COVID 19pandemic on Trade and development, United Nations Publication, New York, .2020